مصر الجديدة:
كفاح من أجل الديمقراطية

طـــه أوزهـــان
رئيس مؤسسة ستا

ملخص:

ماذا حدث في مصر؟ انتقل النظام المصري إلى الهجوم قبيل الانتخابات الرئاسية، وفعل الجيش والقضاء كل ما في وسعهم لمنع محمد مرسي من الوصول إلى مقعد الرئاسة، وقلصوا صلاحياته وقاموا بحل مجلس الشعب. وبالرغم من كل ذلك، أصدر مرسي إعلانًا دستوريًا يعزز صلاحياته، وأمر بإعادة محاكمة مبارك. وهكذا ستعاني مصر من صراع مرير بين الديمقراطية ونظام الوصاية.

بعد 29 عاما و 120 يوما من حكم نظام مبارك، دخلت مصر عهد جديد. فمصر، بلد الحضارات ورائدة التحديث في المنطقة لم يحكمها مدني منذ عام 1953 حتى الانتخابات الأخيرة التي فاز فيها محمد مرسي، ليصبح أول رئيس مدني مصري. وبعد أن التزم النظام العسكري الصمت أثناء الثورة والانتخابات البرلمانية، تدخل في السياسة قبيل الانتخابات الرئاسية. فقد كان للجيش دور في جعل القضاء يحل مجلس الشعب ولجنة صياغة الدستور، وكذلك يحد من صلاحيات الرئيس المنتخب. وفجأة وجدت الجهات الفاعلة في الثورة نفسها في مواجهة انقلاب قضائي. لقد كان أمامهم خياران؛ إما النزول إلى الشوارع للاحتجاج، أو تجاهل القضاء والمطالبة بالاستمرار في الانتخابات الرئاسية كما كان مخطط لها. اختار الإخوان، وهم أقوى جماعات المعارضة الخيار الثاني. وهذا لا يعني انتهاء الكفاح ضد الوصاية القضائية العسكرية، فالمعركة خاسرة، لكن الحرب كانت على وشك الاندلاع مع أول انتصار للشعب في الانتخابات الرئاسية. وحدث ما كان متوقعا بعد الانتخابات. فقد خاضت قوى الوصاية القضائية والعسكرية والرئيس المنتخب صراع على السلطة مثير للجدل. ومن المفيد أن نذكر القارئ بتاريخ هذا الصراع.

رؤية تركية
2013 - 5
18 - 7

بعد الثورة: الوصاية في مواجهة الديمقراطية

يمكن اعتبار قرار وقف تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في 10 أبريل 2012 على أنه أول تدخل للقضاء في النظام الديمقراطي في مصر بعد الثورة. فقد تم توجيه انتقادات للجنة صياغة الدستور، لهيمنة الإسلاميين عليها؛ حيث أن أكثر من نصف أعضائها من حزب الحرية والعدالة وحزب النور. وفي أعقاب ذلك، دب خلاف بين العلمانيين والأحزاب الإسلامية في اللجنة.

يمكن اعتبار قرار وقف تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في 10 أبريل 2012 على أنه أول تدخل للقضاء في النظام الديمقراطي في مصر بعد الثورة

وأدى الخلاف إلى انسحاب بعض ممثلي القوى الليبرالية والمسيحية واليسارية. وسعدت الحركات والأحزاب العلمانية بقرار المحكمة الإدارية القاضي ببطلان تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، وأعلنت أحزاب؛ الأحرار (الحزب الليبرالي الاشتراكي) والوفد (الحزب الشعبي الليبرالي) والحزب الديمقراطي الاجتماعي أن قرار المحكمة يعد "فوزا دستوريا". ومن الجهة الأخرى انتقدت الأحزاب الإسلامية قرار المحكمة لمخالفته مبدأ الفصل بين السلطات.

كان التدخل القضائي الثاني بعد الاطاحة مبارك متعلق بمرشحي الرئاسة، لا سيما استبعاد خيرت الشاطر من السباق الرئاسي، والذي يعد أبرز تدخل قضائي في مسار الديمقراطية. لم يعارض حزب الحرية والعدالة ولا أي حركة سياسية أخرى في البلاد قرار السلطات القضائية بشأن استبعاد المرشحين العشرة من السباق الرئاسي في ابريل. لكن لو لم يتم استبعاد الشاطر، لكان هو رئيس جمهورية مصر العربية اليوم بدلا من مرسي. لقد قبلت جماعة الإخوان المسلمين بالقرار، واختارت الاستمرار في العملية الديمقراطية. وسعدت جماعات سياسية أخرى باستبعاد أهم مرشح لحزب الحرية والعدالة من السباق الرئاسي. ومع ذلك، فإن القضية المطروحة، ليست تنحية الشاطر ولكن جرأة القضاء على التدخل في النظام الديمقراطي وعدم مبالاة الجهات السياسية الفاعلة تجاه مثل هذا التدخل.

بعد هذا الحدث، اعتقد القضاء المصري أن بإمكانه ان يستغل سلطته دون أي عواقب. وفي خطوة أكثر تطرفا، في 14 يونيو 2012، أعلنت المحكمة الدستورية العليا في مصر حل مجلس الشعب المنتخب ديمقراطيا. ومع ذلك، استطاع "برلمان الثورة" أن يصمد في وجه تدخلات القضاء هذه لمدة ثلاثة أشهر فقط. من هذا المنظور، كان حكم المحكمة الدستورية فقط تأكيدا على الحكم السابق للمحكمة الإدارية بأن الانتخابات البرلمانية غير دستورية.

وثمة قرار آخر غير لائق اتخذه القضاء، يتعلق بمرشحي الرئاسة؛ حيث قضت محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار

انطلق الجميع في إظهار فساد النظام المباركي الذي حكم مصر طيلة 30 عامًا لم يقدر خلالها عن التعبير عن رأيه

لجنة الانتخابات الرئاسية بإحالة التعديلات القانونية، التي صدق عليها البرلمان في الشهر السابق، والتي أدخلت على قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية (الخاصة بالعزل السياسي) إلى المحكمة الدستورية العليا التي قضت بعدم دستورية قانون العزل السياسي وبأحقية أحمد شفيق (الذي يوصف بأنه من الفلول) في الاستمرار في السباق الرئاسي. وكان لهذا القرار تأثير مباشر على مسار الانتخابات الرئاسية. فقرارات المحكمة الثنائية لم تقض بحل البرلمان المنتخب ديمقراطيا قبل يومين فقط من الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المقررة في الفترة بين 16 – 18 يونيو، ولكنها أيضا سمحت باستمرار أحمد شفيق، أحد رموز نظام مبارك بالاستمرار في سباق الرئاسة. وفي الجولة الثانية، حصل شفيق على 12347380 صوتا، وحصل مرسي على 13230131 صوتا، بفارق 882751 صوتا فقط.

وعقب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، استمرت التدخلات العسكرية والقضائية في النظام الديمقراطي في مصر، من خلال المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ففي 17 يونيو، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانا دستوريا مكملا للإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس. ولم يقتصر الإعلان على تقليص صلاحيات الرئيس القادم ولكن أيضا عزز دور الجيش في صياغة الدستور الجديد.

أول رد للرئيس المدني على الوصاية القضائية والعسكرية

شغل الرئيس مرسي منصب الرئاسة في 30 يونيو 2012، بصلاحيات محدودة. ودب خلاف خطير بين مرسي والجيش بسبب الهجوم الذي وقع في سيناء في 5 أغسطس 2012، وأسفر عن مقتل 15 من

جنود حرس الحدود. وبينما دعت القيادة العسكرية المصرية إلى حالة الطوارئ في شبه جزيرة سيناء، لم تجد إدارة مرسي ذلك ضروريا. وقد استفادت إدارة مرسي من هذه التطورات، خاصة في ظل التوتر مع القيادة العسكرية، فاستغل مرسي الفرصة وتخلص من إزدواجية السلطة.

وجاء أول رد على التدخل القضائي والعسكري في العملية السياسية في 8 أغسطس، 2012 عندما أقال مرسي رئيس جهاز المخابرات، مراد موافي من منصبه. وهكذا بعد هذه الخطوة الجريئة، استعاد مرسي السلطات التنفيذية التي تم تقليصها عندما حل المجلس العسكري مجلس الشعب، كما أحال مرسي كبار القادة العسكريين للتقاعد، وألغى الإعلان الدستوري الصادر عن المؤسسة العسكرية الذي قلّص صلاحيات الرئيس. وبهذا وضع مرسي حدا للنظام العسكري الذي استمر لمدة 60 عاما في السلطة منذ عام 1952 في أعقاب الانقلاب الذي قام به جمال عبد الناصر ورفاقه من الضباط الأحرار ضد الملك فاروق، وأحرز شوطًا كبيرًا نحو الديمقراطية في البلاد. من الممكن التشبيه، أنه بإجبار كبار القادة العسكريين ورئيس المخابرات على الاستقالة، فإن محمد مرسي قلص عقود من السياسية التركية في شهر واحد فقط في مصر. من الآن فصاعدًا، لن تكون المعركة ضد نظام الوصاية، عبارة عن الكفاح من أجل الوصول إلى السلطة ولكن أيضا البقاء في السلطة[1].

كانت هذه الخطوات بمثابة الربيع الثاني لمصر بعد الثورة. وقام النظام العسكري والقضائي بالرد على قرارات مرسي الجريئة بدعم الإضرابات البيروقراطية في البلاد. لا سيما أنه في ظل التصاعد المستمر للأزمة الاقتصادية، فقد مرسي مجال المناورة. وحتى الحصول على المساعدات الاقتصادية من تركيا، التي بلغت ملياري دولار، لم تكن مصر قادرة على نيل ثقة الأسواق الدولية. عمومًا، تمكنت مصر من اتخاذ خطوات أولية بطيئة لتعزيز اقتصادها بعد الحصول على المساعدات التركية. ومع ذلك، لم تكن هذه الخطوات الصغيرة كافية لكي يستعيد اقتصاد بمثل هذا الحجم ثقة الأسواق الدولية. حتى في مجال الاقتصاد والمال، واجهت مصر عقبة القضاء في محاولاتها للتفاوض على قرض مع صندوق النقد الدولي.

وفي 12 أكتوبر2012، أقال الرئيس مرسي النائب العام المصري، عبد المجيد محمود من منصبه، وعينه سفيرًا لمصر في الفاتيكان. وأعلن نادي القضاة، الذي يضم عددا من فقهاء القانون المؤيدين لنظام مبارك، التضامن مع النائب العام، الذي رفض قرار الرئيس محمد مرسي، وذكر أنه وفقا للقانون المصري، لا يمكن أن تحل السلطة التنفيذية هيئة قضائية، وأوضح أن قرار مرسي باقالته، تجاوز صلاحيات الرئيس. وأعلن انه سيبقى في منصبه، متحديًا قرارات مرسي.

اضطر مرسي إلى إعادة النظر في قراره[2]، فقط بعد 48 ساعة من الإعلان. وقد كانت هذه محاولة فاشلة ثانية لمرسي في إطار جهوده

بإجبار كبار القادة العسكريين ورئيس المخابرات على الإستقالة، فإن محمد مرسي قلص عقود من السياسة التركية في شهر واحد فقط في مصر

للتخلص من وصاية السلطة القضائية. وأيضا بعد ثمانية أيام فقط من توليه منصب رئيس الجمهورية، أصدر مرسي قرارًا بإلغاء قرار حل مجلس الشعب وعودته للانعقاد. ومع ذلك، اضطر مرسي إلى التراجع عن هذا القرار بسبب ردود أفعال القضاء والمعارضة. وبعد هذا التراجع شهدت الساحة المصرية إضرابات، وحالة من الركود في الأسابيع التالية. واستمر تدخل مرسي في قوى الوصاية القضائية، في أعقاب الهدنة في غزة بين إسرائيل وحماس.

أدى الإعلان الدستوري[3] الصادر عن الرئيس محمد مرسي في 22 نوفمبر 2012، إلى حدوث حالة من الاستقطاب الشديد والحاد في الشارع المصري. فمن جهة، رأى أنصار مرسي أن هذا الإعلان يحمل نفس الروح التي أعادت الجيش إلى ثكناته العسكرية في أغسطس عام 2012، ورأت أنه يحقق أهداف الثورة. ومن ناحية أخرى، رأت المعارضة أن الإعلان يضر بالديمقراطية والاستقرار في البلاد لأنه ينتهك مبدأ الفصل بين السلطات، ويفتح الباب أمام "ظهور دكتاتورية جديدة". لقد دعا مرسي إلى "انهاء" نظام الوصاية بلغة واضحة. وبعبارة أخرى، أنهى سياسات الانقلاب التي تحكم فيها الجيش والقضاء بحكم الأمر الواقع. وعموما كانت الجهات السياسية الفاعلة في البلاد على علم بأنه تم اتخاذ هذه القرارات الشجاعة، من قبل رئيس بلا برلمان، ولا دستور، ولا جهاز مخابرات أو شرطة أو جيش أو اقتصاد منتعش، فكل هذه القرارات تم اتخاذها بدافع الضرورة، وليس اختياريا.

لم تلق كل قرارات مرسي ردود فعل عنيفة. فقد وافقت غالبية الشعب والثوار على المادة الأولى من إعلان 22 نوفمبر، والتي تدعو إلى تجريم استخدام العنف ضد المتظاهرين خلال المظاهرات. لكن من بين المواد التي أثارت ردود أفعال غاضبة وأحدثت فيما بعد أزمات، كانت تلك التي وسعت صلاحيات السلطة التنفيذية وحصنتها ضد الرقابة القضائية، حتى انعقاد البرلمان الجديد والتصديق على الدستور. وبالإضافة إلى معارضة الجماعات الليبرالية، والعلمانية واليسارية، كان هناك رد فعل شديد من قبل حزب مصر القوية بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح، وكذلك من الكنيسة تجاه مواد الإعلان الدستوري. وعلاوة على ذلك، عارضت قوى المعارضة بشدة المواد الخامسة والسادسة من الإعلان التي تنص على (على التوالي):

المادة الخامسة: لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

المادة السادسة: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون.

وبشكل غير متوقع، توحدت الحركات الثورية والإصلاحية التي أطاحت بنظام مبارك قبل عامين مع فلول نظام مبارك، ضد إعلان مرسي الدستوري، واتهمت إدارة مرسي "بعدم الخبرة وسوء تقدير الأمور".

توحدت الحركات الثورية والإصلاحية التي أطاحت بنظام مبارك قبل عامين مع فلول نظام مبارك، ضد إعلان مرسي الدستوري، واتهمت إدارة مرسي «بعدم الخبرة وسوء تقدير الأمور»

وأثارت مادة أخرى ردود أفعال قوية من قبل أنصار نظام مبارك؛ وهي المادة التي دعت إلى إعادة محاكمات مبارك وكل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق. وبعد ردود الأفعال العنيفة، تم تعديل المادة لتقتصر على الحالات التي تظهر فيها أدلة جديدة. أيضا تم تعديل المادة الثانية، التي تنص على أن جميع القرارات الصادرة عن الرئيس ستكون "نهائية وملزمة وغير قابلة للطعن. كما لا يجوز التعرض للقرارات بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أي جهة قضائية". وقد تم إضافة عبارة "أعمال السيادة" على هذه المادة في الصيغة المعدلة للقرار.

خلال هذه الفترة، تمكن أنصار مبارك من التسلل إلى صفوف الثوار وحاولوا قلب الثورة. لقد استفاد أنصار النظام القديم من الأزمة الحالية، ويستخدمون حاليا البلطجية، لإثارة الاحتجاجات العنيفة. لقد قامت تلك المجموعات العنيفة بشن هجمات متزامنة على مكاتب حزب الوفد ومكاتب الإخوان المسلمين أثناء استفتاء 15 ديسمبر 2012.

وكان اجتماع مرسي مع كبار المسئولين في المجلس الأعلى للقضاء وتراجعه عن بعض القضايا المذكورة سابقا بمثابة "خطوات إيجابية" ساعدت على التخفيف من حدة الأزمة. إلا أن هذه الأزمة كشفت عن احتمال نشوب صراع بين الرئيس والمجلس الأعلى للقضاء والأعضاء المعارضين في السلطة القضائية. ومع ذلك، لم تكن التعديلات التي أدخلها مرسي على المادتين[4] كافية لتهدئة المعارضة.

وعلى أمل إنهاء الأزمة السياسية التي قسمت البلاد، وافقت الحكومة المصرية على إجراء الاستفتاء على الدستور الجديد في أقرب وقت ممكن. وأقرت الجمعية التأسيسية مسودة الدستور، الذي يتألف من 234 مادة، بعد جلسة بدأت في 29 نوفمبر، 2012 واستمرت طوال الليل. ثم تم إرسال نص المسودة إلى الرئيس مرسي، وتم الاتفاق على عرضها للاستفتاء الشعبي في 15 ديسمبر، 2012. وأعلن رئيس حزب الحرية

تجمعت الأسر المصرية باختلاف طوائفها في التعبير عما بداخلها ضد النظام الفاسد

والعدالة، سعد الكتاتني، أنه من المتوقع انتهاء الأزمة، بالتصويت بنعم للدستور الجديد. ورأت جماعة الإخوان المسلمين أن الاستفتاء من شأنه أن يضع حدا للأزمة في البلاد.

وبسبب التوتر المتزايد والاضطرابات، أصدرت القوات المسلحة بيانا حثت فيه على الحوار بين الفصائل المتناحرة من أجل تفادي وقوع كارثة. وذكر البيان الذي أوقف البث الاذاعي والتلفزيوني:

تؤكد القوات المسلحة على أن الحوار هو الأسلوب الأمثل والوحيد للوصول إلى توافق يحقق مصالح الوطن والمواطنين، وأن عكس ذلك يدخلنا في نفق مظلم نتائجه كارثية، وهو أمر لن نسمح به.

وفي الثامن من ديسمبر، 2012، وبعد اجتماع دام تسع ساعات مع 54 ممثلا من مختلف المجموعات، في القصر الرئاسي، ألغى الرئيس مرسي إعلان 22 نوفمبر الذي أحدث الأزمة. وأعلن سليم العوا، مستشار الرئيس مرسي والمرشح الرئاسي السابق، عن إلغاء الإعلان الدستوري. وأوضح أن هناك جهود رامية لإصدار إعلان جديد يحل محل هذا الإعلان. وقد جاء الإعلان بعد بيان الجيش، الذي اعتبر تدخلا عسكريا في الحياة السياسية.

وفي ظل الجدل القائم، نجحت مصر في إجراء الاستفتاء، بالرغم من انخفاض الإقبال الجماهيرى على صناديق الاقتراع بسبب الخلافات حول مشروع الدستور.

والحقيقة أن هذا الاستفتاء كان المرة الرابعة خلال عامين، التي يتوجه فيها الناخبون إلى صناديق الاقتراع. وقد أظهرت النتائج أن المصريين اختاروا مواصلة توطيد الديمقراطية، ومُني أنصار النظام القديم والليبراليين بهزيمة ساحقة.

المشهد السياسي المصري والمناقشات

منذ الإطاحة بنظام مبارك، تقع المناقشات والتحليلات السياسية في مصر في نفس الخطأ، وهو عدم التمييز بين الاطاحة بمبارك وانهيار المؤسسة المصرية. هذا الخطأ مقصود في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى غير مقصود. إن النظام المصري الذي يستمد قوته المحلية من الهيئات العسكرية والصناعية والقضائية، وقوته الإقليمية من نظام كامب ديفيد الذي يدور حول إسرائيل، لا يرى أن الاطاحة بمبارك تعد تغييرا للنظام. على العكس من ذلك، يتفق الجميع على أن نظام مبارك الذي استمر لمدة 29 عاما و120 يوما، قد عاش فترة أطول من حياته السياسية. وعلى وجه الخصوص فإن الجيش لم يعتبر أن تنحية مبارك تغييرا للنظام. فالجيش المصري، بما يتمتع به من نصيب ضخم في الاقتصاد المصري، يعد فاعلا حيويا في خلق فرص عمل في البلاد. وفي هذا الإطار، فإنه ليس قوة ذات أجندة أيديولوجية، تعتبر نفسها المنقذ الأمثل والفريد للأمة مثلما ينظر الجيش التركي إلى نفسه. من الممكن أن نقول أن الجيش المصري أثبت أنه لا يتبنى أي موقف أيدولوجي، عندما رفض الوقوف ضد الشعب خلال الثورة نظرا لموقعه المعقد داخل المجتمع المصري والاقتصاد السياسي.

الواقع أن الجيش المصري ليست لديه بنية أيديولوجية، تتعارض مع وجهة نظر المواطن المصري العادي، وهو ما جعل من السهل على مرسي اتخاذ بعض الاجراءات الإدارية، لا سيما أنه لم يكن مضطرا لمواجهة معسكر أيدولوجي مناهض، فقد قرر إحالة طنطاوي إلى التقاعد. لكن في هذه الحالة، كان رد فعل السلطة القضائية قوي، وهي المؤسسة التي لديها مصالح أيديولوجية وطبقية، فقد حثت الناس على النزول إلى الشوارع، وخرجت التصريحات التالية فقط بعد أسابيع قليلة من انتخاب مرسي:

«لن يتأتى إنقاذ مصر مما هي مقبلة عليه من دمار إلا بوحدة الجيش والشعب وتشكيل جبهة إنقاذ وطنية تضم قادة سياسيين وعسكريين وإقامة دولة مدنية بحماية الجيش تماما مثل النظام في تركيا. إذا لم يحدث هذا خلال الأيام المقبلة، ستنهار مصر وسنندم على ما ضيعناه من أيام قبل الإعلان عن الدستور الجديد. إن المظاهرات الشعبية السلمية واجب وطني ضروري إلى أن يستجيب الجيش ويعلن دعمه للشعب»(5).

بالطبع، يفضل بقايا نظام مبارك هذا النوع من الخطاب، لذا فإنه ضروري لفهم حالة الاستقطاب السياسي في مصر. يمكننا الحديث عن ثلاثة تيارات رئيسة على الخريطة السياسية المصرية. ومع أنه بالإمكان تحليل هذه الرؤى السياسية من وجهات نظر مختلفة، إلا أن التقييم وفق أنماط التحالفات

إن الجيش لم يعتبر أن تنحية مبارك تغييرا للنظام. فالجيش المصري، بما يتمتع به من نصيب ضخم في الاقتصاد المصري، يعد فاعلا حيويا في خلق فرص عمل في البلاد

يبدو هو الأمثل. الاتجاه السياسي الأول هو تتبع بقايا نظام مبارك، مثل أحمد شفيق وعمرو موسى. وكما تم ذكره سابقا، فإنه في أعقاب الثورة وصف المصريون مثل هؤلاء الأشخاص "بالفلول". لكن أظهرت الانتخابات الرئاسية أن النظام القديم لديه قاعدة قوية من الناخبين داخل المجتمع المصري. فبالإضافة إلى الحركة السياسية التي يقودها أحمد شفيق، الذي نافس مرسي في الانتخابات الرئاسية، الذي أيده فئات وجماعات متنوعة بجانب جماعة الإخوان المسلمين، فإن مجموعة من السلفيين والصوفيين، والمسيحيين، والعلمانيين، والبرجوازيين ووسائل الإعلام، قد حافظت على علاقات مع الجبهة السياسية "التي يقودها النظام القديم". لذا فإنه سيكون من الخطأ استبعاد هذه المجموعات من مؤيدي النظام القديم. ومع ذلك، فإن شفيق، الذي يمثل نظام مبارك بشكل مباشر، لم يكن ليجد الدعم في الانتخابات الرئاسية لو لم يكن لهذا النظام القديم قاعدة عريضة.

التيار الثاني على الخريطة السياسية يتكون من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، والإخوان السابقين الذين انفصلوا عن الجماعة وغيرهم من الإسلاميين. على سبيل المثال، تم تأسيس حزب النور، على أيدي إسلاميين أو سلفيين، وهناك أيضا عبد المنعم أبو الفتوح، أحد قادة الإخوان السابقين، ويمكن اعتباره تيار الإسلاميين لهذا الجناح. على كل حال، فإن جماعة الإخوان المسلمين هي أقوى حركة على الخريطة السياسية المصرية، يمتد تاريخها على مدار 80 عاما. انبثق عنها حزب العدالة والتنمية، الجناح السياسي للجماعة، وهو الحزب الوحيد الذي فاز في الانتخابات التي أجريت مرتين والاستفتاءين بعد الثورة. المعسكر السياسي الثالث يتكون من العلمانيين والليبراليين. وعلى الرغم من أن اللغة السياسية المصرية تستخدم الليبرالية والعلمانية بالتبادل، فإنه ليس من الضروري أن يكون العلمانيون ليبراليين، أو أن يكون الليبراليون علمانيين دائما.

لا جدال، أن مصر سوف تحدد مستقبلها السياسي على أساس نتائج المنافسة بين الاتجاهات الثلاثة المذكورة سابقا. ومن الصعب التصور أن رموز النظام القديم سيكون لهم دور إيجابي في مستقبل مصر الديمقراطي. وبالتالي، سيتم تعريف المحاكمات السياسية في مصر من خلال هذه الاتجاهات الثلاثة، بقايا النظام القديم، والليبراليين، والمجموعات الاسلامية المتنوعة والإخوان.

أيضا، من الصعب القول أن الأداء الديمقراطي للجماعات السياسية العلمانية كان ناجحا منذ قيام الثورة. هذه المجموعات،

التي اتخذت مواقف مناهضة للديمقراطية حول قضايا مثل حل البرلمان[6]، امتنعت عن القيام بدور فاعل في صياغة الدستور. وطالما أن الليبراليين والعلمانيين والمسيحيين وغيرهم يواصلون الحديث عن "الإخوان المسلمين" بدلا من الحديث عن مصر ومستقبلها، فإنه سيتم تأخير تشكيل الجناح السياسي الديمقراطي التي تشتد حاجة مصر إليه. وأيضا، إذا لم يتعلم الإخوان كيفية الرد على الانتقادات الموجهة إليهم من قبل المعارضة بشكل مختلف عن النظام القديم، فإن آلام مصر ستستمر. وبعبارة أخرى، فإن مصر ستمر بفترة مؤلمة من الديمقراطية شبيهة بعهد مبارك ولكن بدون مبارك.

اللغة السياسية المصرية تستخدم الليبرالية والعلمانية بالتبادل، إلا أنه ليس من الضروري أن يكون العلمانيون ليبراليين، أو أن يكون الليبراليون علمانيين دائما

يتصور الليبراليون، الذين تجاهلوا تماما وجود واستمرار النظام القديم في مصر، أن مرسي يتصرف وفق ديمقراطية ناضجة ومؤسسات راسخة، وبالتالي لا يجدون خطابه بناء. في الحقيقة، إن النقاش في هذه الفترة العصيبة في مصر ليس نقاشا حول المحتوى، وإنما صراع على السلطة. وفي نهاية المطاف، فإن مرسي، الذي تولى الرئاسة منذ ستة أشهر فقط، يحكم هذا البلد بدون بيروقراطية فاعلة ولا برلمان، ولا دستور، علاوة على أن الاقتصاد على حافة الانهيار. وليس من المنطقي أن يصل العلمانيون إلى استخدام هذا النوع من التكتيكات والتخويف، كما نُشر في الصحف «هل أنتم مدركون الخطر؟»، وهو أسلوب تم استخدامه لعدة مرات في تركيا للحصول على الدعم الشعبي. الليبراليون الذين أعلنوا أن مرسي "فرعون" بعد الإعلان الدستوري الذي عزز صلاحيات رئيس الجمهورية هم أنفسهم الذين صفقوا للجيش والقضاء عندما تم حل البرلمان. لذا يمكن اعتبار الليبراليين حركة سياسية مشروعة في مصر، تحظى بالدعم الشعبي لدرجة أن بإمكانهم أن ينأوا بأنفسهم عن النظام القديم والكلاشيهات الغربية التي تتحدث عن "الخطر الإسلامي".

لكن إذا استمر حزب الحرية والعدالة في النهج الدفاعي في كفاحه ضد الوصاية القضائية والعسكرية، فإنه سيخلق حلقة سياسية مفرغة وسيفشل في تطوير الخطاب الذي يستسيغه الليبراليون. على الحزب والجماعة المنبثق عنها، الإخوان، تقرير العلاقة المرغوب تبنيها في الفترة المقبلة. وأيضا على الليبراليين، والنظام القديم والعلمانيين أن يحددوا علاقاتهم مع الغرب. أيضا ستلعب علاقة السلفيين الإشكالية بين الخليج والواقع المصري دورا هاما في تشكيل مستقبل مصر في الأيام القادمة. بالإضافة إلى كل هذه القضايا، فإن الدور الذي ستختار مصر لعبه في نظام كامب ديفيد، وتداعيات المحور التركي المصرى القائم حديثا، ستصبح كلها عوامل هامة في تشكيل مستقبل مصر.

ما يجري الآن هو توترات سياسية، كانت مصر بحاجة إليها، خلال الثورة التي تمت في النهاية بخطاب محايد سياسيا. إن ما يجمع الإخوان والليبراليين الذين يشعرون بالتوترات هي تجاربهم. لكن السمة التي تميز بقايا النظام القديم هي العقود الطويلة من الخبرة السياسية. وإذا لم يدرك الطرفان عديمي الخبرة أنهما يلعبان بالنار، فقد نجد فجأة مصر في منتصف انقلاب الأمر الواقع.

إذا كان على مصر أن تختار بين "آلام التحول الديمقراطي" أو "الوصاية العسكرية القضائية" فيجب عليها ألا تتردد في الخيار الأول. هناك احتمال قوي أن الخيار الأول سوف يتيح ما يمكن أن نسميه الخروج من "الاضطرابات السياسية". أما الخيار الثاني، الذي من الممكن تسميته "الأوليغارشية البيروقراطية" سيمهد الطريق لعودة العهد المباركي لسنوات قادمة في مصر.

الهوامش:

(1) منذ عامين شهدت تركيا استقالة أربعة من أعلى قيادات القوات المسلحة التركية، بسبب عدم امتثال رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لمطالبهم. للمرة الأولى في تاريخ تركيا، يستقيل مسؤولون عسكريون عند وصولهم إلى طريق مسدود وليس مسئولين مدنيين منتخبين.

(2) اضطر الرئيس محمد مرسي ان يتراجع عن قراراته عدة مرات منذ مجيئه إلى السلطة. تم التراجع عن القرارات الرئيسة التي اتخذها مرسي؛ إعادة مجلس الشعب المنحل، وتعيين النائب العام السابق عبد المجيد محمود سفيرًا للفاتيكان، قرار فرض إغلاق المتاجر والمطاعم في الساعة العاشرة مساءا، الإعلان الدستوري الصادر في 22 نوفمبر الذي يحصن الجمعية التأسيسية، ومؤخرا، قراره بزيادة الضرائب على عدد من السلع. «في خمسة أشهر تم التراجع خمسة مرات عن قرارات رئاسية رئيسة «مصر المستقلة، 10 ديسمبر، 2012،

Egypt Independent, December 10, 2012, retrieved from http://www.egyptindependent.com/news/five - months - five - retreats - major - presidential - decrees.

(3) المادة الأولى: تعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين. المادة الثانية: الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أي جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أي جهة قضائية. المادة الثالثة: يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة 4 سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب، ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء، وألا تقل سنه عن 40 سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري. المادة الرابعة: تستبدل عبارة تتولى الجمعية التأسيسية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 8 أشهر من تاريخ تشكيلها، بعبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6 أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011. المادة الخامسة: لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.المادة السادسة: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون. المادة السابعة: يعمل بهذا الإعلان الدستوري من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

(4) قرر: (المادة الأولى) يلغى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 2012 اعتبارا من اليوم، ويبقى صحيحًا ما ترتب علي ذلك الإعلان من آثار. «المادة الثانية» في حالة ظهور دلائل أو قرائن جديدة تعاد التحقيقات في جرائم القتل والشروع في القتل، وإصابة المتظاهرين، وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد المواطنين في المدة الواقعة ما بين يوم 25 يناير 2011، ويوم 30 يونيو 2012، وكان ارتكابها بسبب ثورة 25 يناير أو بمناسبتها أو متعلقًا بها. فإذا

انتهت التحقيقات إلى توافر أدلة على ارتكاب الجرائم المذكورة أحالت النيابة العامة القضية إلى المحاكم المختصة قانونًا، ولو كان قد صدر فيها حكم نهائي بالبراءة أو برفض الطعن بالنقض المقام من النيابة العامة على حكم البراءة. «المادة الثالثة» في حالة عدم موافقة الناخبين على مشروع الدستور، المحدد لاستفتاء الشعب عليه يوم السبت الموافق 15 من ديسمبر 2012، يدعو رئيس الجمهورية، خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر، لانتخاب جمعية تأسيسية جديدة، مكونة من مائة عضو، انتخابًا حرًا مباشرًا. وتنجز هذه الجمعية أعمالها خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتخابها، ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين للاستفتاء على مشروع الدستور المقدم من هذه الجمعية خلال مدة أقصاها ثلاثون يومًا من تاريخ تسليمه إلى رئيس الجمهورية. وفي جميع الأحوال تجرى عملية الفرز وإعلان نتائج أي استفتاء على الدستور باللجان الفرعية علانية فور انتهاء عملية التصويت؛ على أن يعلق كشف بكل لجنة فرعية موقعًا من رئيسها، يشتمل على نتيجة الفرز. «المادة الرابعة» الإعلانات الدستورية، بما فيها هذا الإعلان، لا تقبل الطعن عليها أمام أية جهة قضائية؛ وتنقضي الدعاوي المرفوعة بهذا الشأن أمام جميع المحاكم. «المادة الخامسة» ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارًا من تاريخ صدوره. صدر برئاسة الجمهورية، في يوم السبت 24 محرم 1434 هجرية، الموافق 8 ديسمبر 2012 ميلادية.

(5) تم اقتباس هذه السطور من الصفحة الأولى لصحيفة الدستور اليومية، بتاريخ 11 أغسطس. «هل أنتم مدركون الخطر؟» بدأت الحملة بعد شهر من الانتخابات الرئاسية، وكان الهدف منها حشد «مليون شخص في ميدان التحرير»، لكنها لم تنجح.

(6) علقت بعض الجهات التي يطلق عليها ليبرالية، على حل البرلمان المنتخب المصري من قبل القضاء. ووصف محمد البرادعي، الرئيس مرسي بـ «الفرعون الجديد»، وأكد دعمه لحل البرلمان قائلا: «القرار القاضي بحل البرلمان هو الخطوة الأولى لمن في السلطة، حتى يفهموا أن التشريع هو الركيزة الأساسية لبناء الدولة». وقال عمرو موسى، وهو سياسي من رموز عهد مبارك،»إن احترام سيادة القانون هو مبدأ رئيسي يجب التمسك به لضمان الاستقرار على الساحة السياسية واحترام الدولة والشعب». وأشاد مرشح الرئاسة الليبرالي حمدين صباحي أيضا بحل البرلمان رغم «موقفه الليبرالي». فجأة أعلن الجميع أن مرسي فرعون جديد.